

إِجَابَةُ النَّاطِقِ بِالصَّوَابِ الْقَاطِعِ **لَعَرَى لَيْسَكَ لِلْإِنْتِيَابِ**

مَا أَجَابَ بِهِ مَوْلَانَا وَمَا لَكُنَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَخَلِيفَةَ رَبِّ الْعَالَمِينَ الصَّادِقِ
 الْحَقِّ الْمُبِينِ الْحَلِيمِ الْأَوَّاهِ الْوَيْدِيَانِيَّةِ مُحَمَّدِي حُرَّمِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَكْرَمِ
 وَأَحْسَنِهِ بِزُيْرَتِهِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ

لَيْسَ هَذَا اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَوَاتُهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 الْمُرِيدَةِ الَّتِي أَنْطَلَقَ لِسَانُ الرَّبِّ هَذَا خَالَهُ فَقِيَانًا فِي مَلَكُوتِ ظِلَالِهِ وَكَرَعَانًا فِي مَرْمَرِ سُلُكِهِ وَأَوْرَدَنَا
 مَوَارِدَ الْبَطَرِ وَالْهِنَاءِ إِلَى حَقَائِقِ عِرْفَانِهِ وَجَوَلْنَا مِنْ مَزِيدِ فَضْلِهِ وَحَاسْنَا مِنْ كَرَمِ لِعَنَانِهِ وَجَعَلْنَا
 هَذِهِ إِلَى الْحَقِّ وَحْدَهُ وَقَدَرَهُ نِكَاحَهُ الْحَاقِّ وَالْقَضَاءِ عَلَى الْمَوْجِ لِلدَّلِيلِ وَالْفَارِقِ بَعْضًا
 بَرِّهَانِهِ وَنُورَ فِرْقَانِهِ مِنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَعَلَى إِلَهِ الطُّسِينِ الْهَادِينَ عَنِ الضَّلَالِ
 وَالْمُفْرِقِينَ لِأَحْزَابِ الْكُفْرِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۝ وَتَعَدُّ قُورْدَتِ عَلَيْنَا مَسَائِلَ مِنْ جِهَةِ
 الْقَاضِيِ الْأَوْجَدِ الْعَالَمِ الْأَجْمَدِ بَدْرِ الدِّينِ قَاضِيِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ دَامَ اللَّهُ رُوحَهُ
 وَشَكَرَ فِي الصَّالِحَاتِ شَعْبَهُ فَرَانَا بِأَحْوَالِهَا وَأَوْضَاعِهَا وَاجْتِمَاعِهَا وَخِلَافِهَا لَنَا لِمَا
 يَتَوَجَّهُ مِنْ بَدَلِ الْبَهْدَانِ لِطَالِبِهَا وَابْتِصَاحِهَا مِنْهَا هِيَ الْحَقُّ لِصَاحِبِهَا وَحُجْرَتُهَا
 مَا شَرَحَ اللَّهُ بِهِ صَدْرَهُ وَسَوَّرَهُ قَلْبَهُ وَأَنْ كَانَ بَعْضُهَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّكَلِيفِ
 لَكِنَّ الْحَوَائِجَ يَتَوَجَّهُ بِكُلِّ جَالٍ وَأَنْ صَادَفَ نِزَاجَ الْأَشْعَالِ فَقَوْلُ وَاللَّهُ الْوَقْفُ
 وَعَلَيْهِ الْأَنْتِقَالُ **المسئلة الأولى** قَالَ أَيْدِ اللَّهِ إِذَا كَانَ عِنْدَكُمْ مَرْتَبِدٌ
 بَارَادَةٌ مُحَدَّثَةٌ فَهَلْ خُوزَانُ بَرِيدِ الْإِرَادَةِ أَمْ لَا **الجواب** أَنَّ أَهْلَ الْقَبْلَةِ
 بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْخَالِقِ وَالْإِرَادَةِ فَرِيقَانِ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ يُسَمُّونَ لِلْإِرَادَةِ قَاعَةً شَعْرَةً
 عَلَى كَوْنِهِ مَرِيدًا بَارَادَةً قَدِيمَةً وَالْمُحَازَنَةَ عَلَى أَنَّهُ مَزِيدٌ بَارَادَةً أَزَلِيَّةً وَالْمُعْتَمِلَةَ
 الصَّعْبَةَ وَالزَّيْدَةَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مَرِيدًا بَارَادَةً مُحَدَّثَةً مُوجُودَةً لَا تَلِي مَحَلَّ وَلَا يَتَلَبَّ
 أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ إِلَى أَنَّهُ مَزِيدٌ لِلذَّاتِ وَزَعْمُ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ إِرَادَتُهُ أَعْلَى
 الْمُتَسَبِّبِينَ لَهَا أَلَا مَا الْمُعْتَمِلَةَ تَعَدُّهُمْ أَنْ إِرَادَتُهُ لَهَا صِلَاحَةٌ لَا جِلْدَ وَثِيْقًا
 وَلَا زَادَةَ يَتَعَلَّقُ عِنْدَهُمْ بِكُلِّ حَادِثٍ وَلَكِنَّهُ لَا يَزِيدُهَا لِمَا كَانَتْ تَابِعَةً
 لِلرَّاعِيَةِ وَهِيَ أَمَّا يَزِيدُ الْأَفْعَالِ الْمُقْصُودَةِ وَأَمَّا عَلَى زَايِ الْأَشْعَرَةِ وَالْمُحَازَنَةِ
 فَهِيَ أَمَّا يَزِيدُ الْأُمُورَ الْحَادِثَةَ وَإِرَادَتُهُ أَمَّا قَدِيمَةً وَأَمَّا أَزَلِيَّةً فَتَسْتَحِيلُ أَنْ يَزِيدَ

لما كانت بلا أول الفرق الثاني لما قوت للأزاده وهم معتزله بغداد والى هذا ذهب الشيعان ابو الحسن ومحمد الحارثي والداعيه عندهم كافيه في خصيل الافعال من غير حاجه الى ازاده وهذا هو المختار عندنا فإزادته لفعله هو نفس الداعيه اليه لما فيه من المصلحه وإزادته لفعل غيره إنما هو امره وتديه اليه من غير أمر زائد فحصل إزادته تعالى هو العلم في حق افعاله والامر في حق افعاله غيره وعلى هذا فإنه تعالى غير مريد إزادته عندهم لأنها ليست من قبيل الافعال والادعي إنما سأل في الافعال وكذلك الامر المسلم المأتم قال آية الله صلحوزان يعلم الله تعالى أنه بقدر أو بقدر أنه يعلم الجواب ان إيراد السؤال فيه خلل في العبارة وتدل على عدم الماتس بالمباحث الكلاميه وحاصل الإيراد ان الله تعالى أنه بقدر ان يكون عالما بقادرته أو يكون قادراً على معلومه والحق انه عالم بقادرته لأنها من جملة المعلومات وعالم بقدراته لأن الالهيته شامله فاما ان الله تعالى هل يكون قادراً على معلومه فإنه ينقسم الامر فيها فإكان من معلومه ممكن الحصول فهو قادر عليه ويخرج من هذا ذاته تعالى فإنه يعلمها ولا يقدر وهكذا مقدورات العبد فإن فيها تردد من العلماء بينهم من قال هو قادر عليها ومنهم من منع من ذلك والحق عندنا جواز حصوله فإنه قادر على اقامه القبه الآن وهي غير قائمه وهو قادر على خالق السوادى الربى والباقى في الزمى وهو خلاف معلومه ورسم عباد من المعينه انه يستحيل به خلاف معلومه وهو زاي لا شعبه **المسئله الثالثه** والى الله اذا كان الله كائناً ولا مكان ولا زمان فما كان الشيء قبل ذلك هذا إنما يقال لو سبق منك والجواب ان هذا خلل في الإيراد فان قولك فما كان الشيء قبل ذلك هذا إنما يقال لو سبق منك ذكر الشيء ولم يسبق له ذكر فيقول الله تعالى كائن على معنى أنه موجود وحاصل لا على معنى أنه مستقر في عهد ولا مكان لا سبحانه عليه لأن ذلك من صفات الجواهر وهو تعالى قديم بلا اول ولا معنى لوضفه بالكون على وجه الاستقراء لا سبحانه عليه قوله ولا مكان ولا زمان كلام جديد لأن المكان والزمان حادثان فلا يجوز ان تمصاحبين له في الأزمنه الأزليه فقدم ذاته تعالى وسبقه على الأزمنه والامكنه إنما يكون بغير نهائيه ثم ان مسبقه على الأزمنه لا بزمن لان الزمان تساق على غير من غير زمان فأذا عدم الزمان على غير من غير زمان والالزم التسلسل خارجي من القدم من غير زمان ثم انه سابق على الامكنه وان لم يكن في مكان فإنه يعقل المكان من غير مكان وهكذا يعقل تقدم القدم من غير مكان أيضاً ثم ان الزمان قد يكون حقيقاً وهو عبارة عن حركه الفلك وقد يكون تقديرها وهو الأزمنه الأزليه فإنها امور

وہابیہ کے خلاف

مقدره غير وجوده وانما هي امور فرضيه اعتباريه غير محققه الوجود
وعلى هذا يقول ان تقدم القدم تعالى على الحوادث اما يكون على وجه المقدر
وهو ان الوضعا حصول حوادث الارض والامكنه المتوهمه لكانت بلا نفيه فاذا
نقرا ما ذكرناه من حدوث الارض والامكنه فعدم القدم تعالى على سائر الحوادث
من غير يوم زمان ولا مكان لا مزمين اما الاول فليس ذاته تعالى معقوله من غير
اشارة الى زمان ولا مكان وامانا فيا فليس الزمان سابق على عدمه من زمان وامكان
نعقل من غير مكان اخر فاذا اجاز معقولها من سبق لاحدها مثله بعدم القدم من
غير يوم زمان ولا مكان لم نقول لاي سبب يعنى بعدم تعالى الى الارض والامكنه
حتى لا يعقل وجوده الا بها فان كان حاجته اليها لذاته فهو باطل لانها حادثه وذاته تعالى
سابقه على الارض والامكنه بل نفيه فمستحيل حاجه القدم الى الامور الحادثه وان
كان حاجته الى الارض لشي من لوازم ذاته فهو باطل ايضا لان تلك اللوازم ذاته
فليزم ما الزمان من استحالة حاجه اللوازم الذاتية القدم الى الامور الحادثه فحصل من
مجموع ما ذكرناه ان القدم تعالى سابق على الارض والامكنه وان ذاته تعالى
معقوله من غير حاجه الى زمان ولا مكان ويطل ما قاله من قوله بما كان الشيء قبل
ذلك كما حققناه **المسئله الرابعه** قال هل خلق الزمان قبل المكان ام
خلقهما معا الجواب اعلم هذا كالله وان شئت ان القدم الاهيه لا تعجز عن هذه
الامور كلها والعقل قاض خواصها كلها وكيف لا وهو تعالى عالم بالمصلحة في
في القدم والباختر فالبه الامر في كيفية الخلق المكنون **الحج** الذي دل عليه الشرح
ان الله خلق الارض في يومين ثم قال لم استوي على القوس الى ثلثا فستواهن سبع سموات
ثم انه دحا الارض بعد خلقه للسا واليه الاشارة بقوله والارض بعد ذلك دحاها قبل
خلق هذه الامكنه العظمى ثم بعد خلقه للسموات والارض خلق السموات
والنجوم على بحث الشجر والندير فلا عرفت هذا فان كان المراد بالزمان المقدر
فهو سابق بلا اول وان كان المراد بالزمان المحقق فهو عيان عن حركة الشمس
وعيونها فلا شك انه متأخر عن خلق الامكنه كما اشرفنا اليه لانه خلق بعد خلق
الارض والساكنة فيها عليه فحصل من مجموع ما ذكرناه ان خلق المكان سابق
على الزمان بالتفصيل الذي اشرفنا اليه وهذا السؤال ليس ورأه كثير فابده
في الدين ولا يناط به شيء من التكليف **المسئله الخامس** قال هل خلق الشمس
والنجوم هل خلق الله فيهن حين كما قال بعضهم ام هن جماد وكيف انما تكون في
جميع البلدان محاذيه في جميع الافاق ولخزنها صغير في زوايا العين ما الوجه في
ذلك لكثير حزمها او لغير ذلك الجواب ان ما ذكرناه في هذه المسئله مشتمل على سؤالات
ثلثه السؤال الاول هل هذه الاملاك السبعة اعني الشمس والقمر وعطارد وزحل

فهذا هو حكم الاقوات **المسئلة التاسعة** في المقتول ومن اكلته
 النساء واجل طعمه الطيب وهل يكون ذلك اجزأ لما اجله ام لا واعلم ان للعلماء فيه
 مذاهب ثلثة اولها انه لو لم يفعل لميات قطعاً والا كان قطعاً لاجله وهو محال
 وثانيها انه كان يعيش قطعاً والا لم يكن النفاث طالما وبالنسبة لحوتر الامرين
 جميعاً والمجته على ذلك هو ان من قطع لكونه مؤث قطعاً ويكونه حي قطعاً
 فتحكم لا دليل له عليه قوله ان كان يعيش قطعاً قلنا هذا فاسد لا دليل عليه
 فاذا بطل المدعيان لم ينق لما التوقف على حوتر الامرين من غير قطع على احدهما
 وعلينا ان اراد المذهبين راد الشك والاحتمال فاذا اوردنا الشكوك عليهما است
 ما فلما من الحويز وهو المطلوب **المسئلة العاشرة** ما حكم من خلط
 غلاصا حيا واخر ميتا واعلم ان هذه المسئلة قد اشتملت على اجكام بله الحكم الاول
 ما حكم من خلط غلاصا حيا واخر ميتا واعلم ان ذلك يكون على اوجه ثلاثة اولها
 من ارتكب الكفار الكفرية فهو كافر كالكفر وعنده غير الله وعدم ذلك من ارتكب
 الضربة وثانيها حال من ارتكب الكفار المشقة فهو فاسق ايضا وهو الخو
 شرب السكر والقرب والسرفه وبالنسبة من خلط طاعات ومعاصي لا يعلم حاله من
 كراما وفسق فهي غير صارة بالطاعات بل يكون الطاعات مكرمة لما لم يكن بها
 العيوب وان كانت كما يروى فهي محببة لتواب الطاعات فان كان العمل اسما
 فسيقاً او صفاً اخطى تواب الطاعات وشاب هالكاً وان كان غير صفة ولا
 فتولم يتركها بل للطاعات بل يكون الطاعات مكفرة له ويكون وبالنسبة
 فانهاه فاما قوله تعالى واخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملهم صالحة واخر
 ساء فعذر له الى لانه وكان قد سدد اليهود على حرب الرسول فبوزر له
 كماله لكنهم تاب فتاب الله عليه بقوله عسى الله ان يوب عليهم الحكم الثالث
 انه ان الحسنات يذهبن السيئات واعلم ان هذه اشارته الى
المسئلة والكفر ويعنى ان كل من عمل طاعة لم عقبها بمعصية كفرية
 او ستمه فانه اخطى ذلك التواب المستحق على تلك الطاعة ومن
 عمل بمعصية لم عقبها لتوبه فانه ارتكب تلك المعصية المستحقه على ذلك
 المعصية فاما الموازنة بين المتكلمين خلاف فالمحكم عن التوبة
 الى هاتين من حيث لاكثر ولا يكون الاقل ان على ان الاقل يسقط في
 حسبه لاكثر ولا يكون الاقل حكم محال والمحكم عن الشيخ الى هاتين
 ان الاقل يسقط بمقدار من الاكثر ثم ثواب او عقاب واستحقاق الي
 وفيه تحت ذقين يلقى استمضاؤه بالكتب الكلامية وقد ذكرته في كتاب العقول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ؛ أما بعد ؛

شغل علماء العقيدة أنفسهم بقضايا التوحيد والعدل ، ودخلوا فى جوانب دقيقة ، زادت من حجم الخلاف بينهم ، وغلب على أكثر هذه القضايا الشكلية واللفظية ، أو حتى الجدل المغالطى أو الوهمى والصورى .

وفى حقيقة الأمر لا يختلف أحد من علماء الأمة على ثبوت التنزيه لرب العالمين شكلاً وموضوعاً ، ومن أثبت الرؤية أو قال بقدم صفة الكلام أو أثبت الصفات الخبرية ، لا يختلف كثيراً مع من نفى الرؤية أو قال بخلق القرآن أو حتى أول الصفات .

هذا الآن قصد الجميع التنزيه الخالص لرب العالمين ومن أخطأ فحسابه على الله ويكفيه أجر المجتهدين ، ولاشك أن الاجتهاد مطلوب ، طالما استجمع صاحبه أدواته وصار من أهله المعتبرين .

ويجربى نفس الشئ على قضايا العدل والحكمة ، فقصد نفاة الحكمة إثبات مطلق المشيئة وإن خانهم التقدير ، وقصد من أثبت الإنسان فاعل لعمله إثبات مقاصد الشريعة من التكليف والجزاء والحرية الإنسانية .

لقد فات الزمان الذى يختلف فيه المسلمون حول عقيدتهم ، غير ، أن هاتين الرسالتين يدور موضوعهم عن ثراء الحوار بين المسلمين ، وكذلك محاولة للاعتدال والتقريب بين وجهات النظر المختلفة ، قام بها للإمام يحيى بن حمزة العلوى .

وهو إمام من أئمة الزيدية ، مال لآراء المعتزلة ، ولكن لوراعنيا قضية المنهج ، سنجدته عقلى ونقلى فى إطار المفكر الإسلامى المستنير بغيداً عن مداخل الفلسفة اليونانية وتأثيراتها .

وإذا كان المعتزلة يقولون بأن كلام الله مخلوق فقد تبنى الزيدية هذا الاتجاه ، وجاء

أهل السنة ليفصلوا رأيهم فى القضية ويقررون قدم كلام الله النفسى ، وخلق كلام الله بمعنى أن القرآن مخلوق ، ولا خلاف بين الجميع فى هذا ، ليخرجوا من هوة التناقض الشنيع الذى وقع فيه الحشوية .

كما أن الرؤية إن كانت بلا إدراك ولا إحاطة ومن غير تعيين جهة ، فالجميع يتفق على ذلك ، حتى من أثبت الرؤية من غير أهل السنة نفى الإحاطة والاتجاه ، وخالف المشبهة والكرامية والحشوية فى هذا .

أما قضية مناقشة نفاة الحكمة كـ بعض أهل السنة وغيرهم ، فاعتقد أنه ليس من اللائق إثبات الحكمة للإنسان فى فعله ونفيها عن رب العالمين فى فعله !.. حتى ولو كانوا يقصدون بذلك إثبات مطلق المشيئة الإلهية .

وبعد فهاتان الرسالتان ، تمثلان وجهة نظر معتدلة ، وموافقة للتصور الإسلامى نقلاً وعقلاً والاختلاف مع آراء صاحبها ، لا يعنى شئ ، سوى أن تراثنا الإسلامى ذاخر بالفكر الحر القوى ، والعقلى الراقى ، الذى ينبغى إظهاره وإزاحة الستار عنه الاعتزاز به .

والله الموفق

فى وصف المخطوطتين

١- الجواب الناطق:

هذه الرسالة هى إحدى أعمال العالم الإمام يحيى بن حمزة ت ٧٤٩هـ الذى تناول فيها الصفات الإلهية :

وهى موجودة ضمن مجموعة كتبه الكائنة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء . وبياناتها كما جاءت فى صدر المصورة كما يلى :

١- من كتب الوقف ١٠ مجاميع .

٢- فيلم ٢٢ كتاب ١٠٧ .

٣- اسم الرسالة : الجواب الناطق بالصواب القاطع لعرى الشك والارتباب .

٤- أوله : الحمد لله الذى انطق لسان البرهان بحاله ، فتفيانا فى مدود ظلاله ، وكرعنا فى غير سلساله ، وأوردنا موارد النظر ..

٥- وآخره ... وفيه بحث دقيق يليق استقصاؤه بالكتب الكلامية ، وقد ذكرناه فى كتبنا العقلية .

٦- كتبت هذه النسخة بقلم نسخى حسن ، من خطوط القرن التاسع الهجرى تقديراً .

٧- وعلى حواشيتها بعض التعليقات .. وبها أثر رطوبة وأرضه ، والنسخة مقابلة .

٨- ضمن مجموعة (الكتاب الرابع من ورقة ٦٣ - ٦٨) .

٩- مسطرتها ٣١ .

١٠- مقاس الصفحة ٢٦ x ١٩ سم .

١١- صورت هذه النسخة بمعهد المخطوطات العربية ، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية فى يوم السبت ٦ من شعبان المكرم ١٣٩٤هـ ، الموافق ٢٤ من أغسطس ١٩٧٤ م .

حول موضوعات رسالة الجواب الناطق،

الرسالة عبارة عن إجابة لأسئلة وردت على الإمام يحيى . حول صفات الذات الإلهية ، وقضايا أخرى ، هي على النحو التالي :-

- ١- هل يريد الله إرادته ؟
- ٢- هل يعلم الله أنه يقدر ؟
- ٣- في استحالة المكان والزمان على الله .
- ٤- هل خلق الله الزمان أولاً أم المكان ؟
- ٥- في الأفلاك ، وهل هي جمادات ؟
- ٦- في القرآن والكلام الإلهي وفيه سبعة أبحاث هي :-
 - ١- ماهية الصوت .
 - ٢- وسبب حدوثه .
 - ٣- وفي كيفية إدراكه له .
 - ٤- وفي بقاءه وحدوثه .
 - ٥- في تغاير الحرف والصوت .
 - ٦- النظر في حال المتكلمية .
 - ٧- هل كلامه تعالى .
- ٧- ثم تحدث عن الملائكة ، وم خلقوا ، فتحدث عنها في ثلاثة مباحث :
 - ١- في كيفية خلقهم .
 - ٢- في بيان تكاليفهم .
 - ٣- في صفاتهم .
- ٨- في أصوات المزامير والطنابير ، وفيها ثلاثة مباحث :
 - ١- في كيفية حدوث الأصوات .
 - ٢- في أقسامه .
 - ٣- في حكمها في التحريم والإباحة والكراهة والندب .
- ٩- في المقتول ومن أكلته السباع ، واختطفته الطيور ، هل يكون ذلك اختراماً لاجله أم لا ؟
- ١٠- في حكم من خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً .

٢- في وصف مخطوط الجواب القاطع للتمويه :

يوجد هذا المخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء اليمن ، وتوجد صورة منه بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة .

ومن البيانات التي وردت على المخطوط ما يلي :-

- ١- عنوان المخطوط : الجواب القاطع للتمويه عما يرد على الحكمة والتنزيه .
- ٢- كتبت بخط نسخ بقلم معتاد ، مهمل النقط أحيانا .
- ٣- من خطوط القرن التاسع الهجري تقديراً .
- ٤- وعلى حواشيتها بعض التعليقات وبها أثر رطوبة وتقطيع وترميم .
- ٥- وهذا المخطوط ضمن مجموعة من (الكتاب الحادى من ورقة ١٣٧ - ١٤٣) .
- ٦- مسطرتها ٢٣ سطر .
- ٧- قياسها ١٩ x ٢٦ سم .

حول موضوعات رسالة الجواب القاطع :

تناول الإمام يحيى قضية الحكمة الإلهية بين العدلية والمجبرة ، فعرض حجج المجبرة فى دحض الحكمة فى أنواع :-

- ١- النوع الأول : ما يدل على الطبع والختم والغشاوة .
- ٢- النوع الثانى : ما يكون من جهة الضلال .
- ٣- النوع الثالث : ما يكون من جهة السد .
- ٤- النوع الرابع : ما يكون من جهة التزيين .
- ٥- النوع الخامس : ما يكون من جهة الاستدراج والإملاء .
- ٦- النوع السادس : ما يكون من جهة الإغفال .

ثم بدأ الرد عليهم فى مقامات خمسة :- الرد ، والمطالبة ، والتأويل ، والمعارضة ، والإلزام .

وأخذ يلزم منهجاً إجمالياً ، وآخر تفصيلياً فى عرضه للمقام الأول .

*** المنهج الإجمالى :** اعتمد فيه على أصلين :

الأول : أنه تعالى عالم كل المعلومات كلياتها وجزئياتها .

والثانى : أنه تعالى غنى فى ذاته وفى صفاته ، وغنى عن سائر المنافع .

*** أما المنهج التفصيلى :** فقرر أن الله تعالى لا يقبح منه قبيح ، ومبنى على بطلان الأحكام العقلية ، ولا يضاف إلى العقل حكم أصلاً ، وأنه لا يقضى بحسن ولا قبح ، وأبطل هذه المقالة الفاسدة من مسالك ثلاث :

١- المسلك الأول : أن القضايا العقلية قاضية بحسن الإنصاف والإحسان وقبح الإساءة .

٢- المسلك الثانى : الدوران العقلى .

٣- المسلك الثالث : الدوران الوجودى .

كما تعرض لقضية التأويل بين المتكلمين وعلماء البيان ، وفضل طريقة علماء البيان على طريقة المتكلمين .

وجاء تفسير الإغفال بيانياً من وجوه :

١- الجواب الأول من باب المجاز المركب .

٢- الجواب الثانى من باب الإستعارة .

٣- الجواب الثالث من باب إضافة الغفلة من جهة التمثيل .

٤- الجواب الرابع : أن الله تعالى لما خذل من هذه حاله ، بترك الألفاظ ... غفل عن أمر ربه .

وعند عرض الإمام يحيى للمقام الخامس وهو فى الإلزام :

الإلزام الأول : ما يؤدى إليه قول الجبرية لا يقبح من الله قبيح .

الإلزام الثانى : يؤدى إلى إفحام الرسل .

الإلزام الثالث : ما يؤدى إليه قولهم أن الله فاعل للقبيح .

الإلزام الرابع : كون فعل القبيح ليس نعمة من الله على عباده وهذا يؤدي إلى بطلان الاعتراف بالنعمة .

الإلزام الخامس : من جوز فعل الله القبيح ، ما الذى يمنعه أن يجوز الكذب على ذاته ؟!

* * *

ترجمة المؤلف يحيى بن حمزة العلوي ٦٦٩ - ٧٤٩ هـ

هو أبو إدريس يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن إدريس بن علي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق (لقب بالمؤيد بالله ، أو المؤيد برب العزة) .

ولد بصنعاء واشتغل بالعلم من صغره ، وصحب الإمام المتوكل على الله المطهر بن يحيى في حربه ضد الاسماعيلية ، أخذ العلم عن الإمام يحيى بن محمد السراجي والفقيه عامر بن زيد الشماخ ، قام بالإمامة بعد وفاة الإمام محمد بن المطهر ، فنهى عن المنكرات وحمل الناس على الطريق القويم ، كما تقدم الباطنية ، وداعبتهم على بن إبراهيم الهمداني ، ولكن القتال ومال الفريقان إلى الصلح .

يصفه الشوكاني فيقول : من أكابر الزيدية بالديار اليمنية ، وله ميل إلى الإنصاف مع طهارة لسان وسلامة صدر ، وعدم إقدام على التكفير والتفسيق بالتأويل ، ومبالغة في الحمل على السلامة على وجه حسن ، كثير الذب عن الصحابة ، وكان من الأئمة العادلين الزاهدين عن الظواهر في الدنيا المتكلمين منها ..

وبالجملة فهو ممن جمع الله له بين العلم والعمل والقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، دفن بمدينة ذمار وقبره بها مشهور يزار^(١) .

أهم مؤلفاته:

كان الإمام يحيى كثير التصانيف حتى قيل : إن عدد كراريسه بعدد أيام حياته ، وقيل أيام قيامه (٧٢٩ - ٧٤٩ هـ) نذكر منها :

١- أطواق الحماقة في حمل الصحابة على السلامة .

٢- الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار .

(١) الشوكاني : البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع مجلد ، ص ٣٣٢ (رقم الشخصية ٥٧٦) .

- ٣- الأنوار المضيئة شرح الأربعين حديث السيلقية .
- ٤- الإيجاز لأسرار كتاب الطراز فى علوم البيان ومعرفة إعجاز القرآن .
- ٥- الإيضاح لمعانى المفتاح .
- ٦- التحقيق فى إزالة الإكفار والتفسيق .
- ٧- تصفية القلوب عن درن الأوزار والذنوب .
- ٨- التمهيد لأدلة مسائل التوحيد .
- ٩- الجواب الرائق فى تنزيه الخالق .
- ١٠- الجواب القاطع للتمويه عما يرد على المحكم والتنزيه .
- ١١- الجواب الناطق بالصواب القاطع لعرى الشك والارتياب .
- ١٢- الجوابات الوافية بالبراهين الشافية .
- ١٣- الديباج الوضى فى الكشف عن أسرار كلام الوصى .
- ١٤- الرسالة الوازنة لصالح الأمة عن الاعتراض على الأئمة .
- ١٥- الرسالة الوازنة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين (مطبوع) .
- ١٦- الشامل لحقائق الأدلة العقلية وأصول المسائل الدينية .
- ١٧- الرسالة الوازنة لذوى الألباب عن فرط الشك والارتياب .
- ١٨- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز .
- ١٩- العدة فى المدخل إلى العمدة .
- ٢٠- العمدة فى الفقه .
- ٢١- عقد اللؤلئ فى الرد على أبى حامد الغزالى .
- ٢٢- القانون المحقق فى علم المنطق .
- ٢٣- القسطاس .
- ٢٤- الكاشفة للغمة عن الاعتراض على الأئمة .

- ٢٥- كتاب الوعد والوعيد .
- ٢٦- الكوكب الوقاد فى أحكام الاجتهاد .
- ٢٧- المحصل فى كشف أسرار المفصل « للزمخشرى » .
- ٢٨- مشكاة الأنوار الهادمه لقواعد الباطنية الأشرار حقق - وطبع -
- ٢٩- الإنحام لأفتدة الباطنية الطعاه - حقق وطبع .
- ٣٠- مشكاة الأنوار للسالكين مسالك الأبرار .
- ٣١- نهاية الوصول إلى علم الأصول .
- ٣٢- الحاوى فى أصول الفقه ^(١) .

منهج التحقيق:

- ١- قمت بنسخ المخطوطتين ومراجعتهما وإعادة قراءتهما وتقويمهما .
- ٢- خرجت الآيات والأحاديث .
- ٣- علقت على الرسالة ووضحت المصطلحات كلما أمكن .
- ٤- خرجت التراجم بالهوامش ، ووضعت العناوين .
- ٥- قمت بوضع المقدمة والترجمة للمؤلف .
- ٦- وضعت الفهرس .

هذا والله ولى التوفيق

إمام عبد الله

(١) يمكن الرجوع إلى سائر كتبه الموجودة فى كتاب عبد الخبش مصادر الفكر العربى فى اليمن ، ص ٥٦٤ - ٥٧٠ .